الفصل الأول
التضمين وأثره على دلالات الحروف وأسرارها

لمَّا كان التضمينُ محاولةً للتأوُّل في الفعل أو الاسم ، بما يصح معه الانسجام مع الحرف الواصل له ، وجب أن نتعرَّض له ، لا باعتبار ما دار حوله من معارك تتصل بالحقيقة والمجاز فيه ، ولا باعتبار ما دار من خلافٍ بين النُّحاة والبلاغيين في مفهومه ؛ فإنَّ الجدل العنيف الذي قام بخصوص ذلك لم يكن ليستحق من هذه الدراسة التوقف عنده طويلاً ، لولا أنه يتصل بما نهدف إليه من استجلاء أسرار الحروف في الذكر الحكيم ، وبخاصة حين يقع الحرف في غير مكانه ، مما يتطلَّب الدقة في الوقوع على سر تسلُّله إلى هذا الموضع ، واستراق السمع للوصول إلى ما يهمس به من ثواني المعاني.

وبادئ ذي بدء ، وقبل الخوض في مفهوم التضمين ، والمذاهب النحوية والبلاغية فيه ، أقرر أنَّ القول بالتضمين لا يعدو أن يكون محاولةً لإيجاد وجهٍ يصح معه وقوع الحرف في غير موقعه ، لا بحثًا عن أسرار البلاغة في العدول عن الحرف المعهود في مكانه. وحسبُنا أن نقرأ ما قاله أبوحيان تعليقًا على قول الزمخشريِّ بالتضمين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (الكهف: ٢٨). قال أبوحيان: «وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين ، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة ، أمَّا إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى»[1].

ولئن ساغ للنُّحاة أنْ يعتبروه ضرورةً بمقتضى صناعتهم ، وأنْ يتخذوه مطيَّةً للهروب من القول بالشذوذ في التعدي أو تناوب الحروف ،

---

(١) البحر المحيط ٦/ ١١٩.

أفيصح ذلك نهجًا للبلاغيين يستجلون به أسرار الذكر الحكيم ، وهو حافلٌ بما لا يُحصى من الشواهد التي فيها مخالفة مقتضى الظاهر في اللزوم أو التعدِّي؟

وإذا كان القول بالتضمين قد راق لحُذَّاق العربية وفقهائها ، حتى عُدَّ من محاسن اللغة وبدائع الإيجاز فيها ، أفهو كذلك دائمًا في كل المواطن التي قيل فيها بالتضمين ، وما أكثرها؟! يقول ابن القيم: «إنَّ الفعل المُعدَّى بالحروف المتعددة لابد أن يكون له مع كل حرفٍ معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف ، فإنْ ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق ، نحو: رغبت عنه ، ورغبت فيه ، وعدلت إليه ، وعدلت عنه ، ومِلت إليه وعنه ، وسعيت إليه وبه ، وإنْ تفاوتَ معنى الأدوات عسر الفرق ، نحو: قصدت إليه وقصدت له ، وهديته إلى كذا وهديته لكذا ، وظاهرية النُحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر ، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة ، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ، ومعنى مع غيره ، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال ، فيُشربون الفعل المتعدِّي به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه – رحمه الله تعالى – وطريقة حُذَّاق أصحابه ، يُضمِّنون الفعل معنى الفعل ، ولا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة ، جليلة المقدار ، تستدعي فطنة ولطافة في الذهن ، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ؛ فإنهم يُضمِّنون (يشرب) معنى (يروي) ، فيُعدُّونه بالباء التي تطليها ، فيكون في ذلك دليل على الفعلين ، أحدهما بالتصريح به ، والثاني بالتضمُّن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار ، وهذا من بديع اللغة

ومحاسنها وكمالها» [1].

ومهما راق لابن القيم تضمين «يشرب» معنى «يروي» لإفادة معنى الشرب والرّي معًا فإنه لا يستطيع أن يفسر لنا ما قيمة الجمع بين الشرب والرّي؟ ولمِ لمْ يقل: يروي بها ، والرّي لا يكون إلا عن شرب؟

بل إنني أذهب إلى أن القول بالتضمين صرفَ همم حُذَّاق العربية عن استجلاء أسرار الحروف ، وجعلهم يستتيمون إليه في المواضع التي لا يظهر فيها سرُّ وقوع حرفٍ موقعَ غيره.

ولك أن تقف عند سر الكناية الذي أبان عنه الزمخشريُّ في التعبير بـــ«الرفث» دون «الإفضاء» ، وما يماثله من كنايات أكثر عفةً عن الجماع ، وهو من لطائف الكشاف: «فإن قلت: لم كنى هنا بلفظ الرفث الدال على معنى القبح ، بخلاف قوله: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ – فَلَمَّا تَغَشَّاهَا – بَاشِرُوهُنَّ – أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ – دَخَلْتُم بِهِنَّ – فَأْتُوا حَرْثَكُمْ – مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ – فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ – وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ ؟ قلت: استهجانًا لما وجد منهم قبل الإباحة ، كما سمَّاه اختيانًا لأنفسهم» [2] ، فكيف يعدل عن الكناية بالإفضاء إلى الكناية بالرفث استهجانًا لما وجد منهم قبل الإباحة ، ثم يقال بعد ذلك في سر تعدية الرفث بـــ«إلى»: إنَّه تضمن معنى الإفضاء ، ليجمع بين معنيين ، تُرك أحدهما عمدًا لاستهجان ما وقع منهم؟

فهل أكون مجافيًا للحقيقة إذا قلت: إنَّ الزمخشريَّ لو لم يكن ملتفتًا

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٢١.
(٢) الكشاف ١/ ٣٣٨.

إلى ما قاله النُحاة من التضمين في الفعل لجاءنا بالمبهر من القول كعادته في استجلاء أسرار النص القرآني؟ وهل أخطأت القول حين ذهبت إلى أنَّ القول بالتضمين حجب الكثيرَ من أسرار الحروف ، وصرف همَ العلماء عن استجلائها؟ بدليل أن هذه الأسرار تجلَّت في المواطن التي ليس فيها فعل أو اسم صالح للتضمين.

ولنبدأ الآن في بيان مفهوم التضمين وغرضه عند النُحاة والبيانيين، لنرى حقيقة الخلاف بينهما ، وما إذا كان هذا الخلاف شكليًا أو جوهريًا ، لننطلق بعد ذلك إلى مناقشة التضمين ؛ من حيث وفاؤه باستجلاء أسرار الحروف في هذا اللسان ، وخاصة في معجزته الكبرى.

التضمين في مفهوم النُحاة يفسره قول ابن هشام: «قد يُشربون لفظًا معنى لفظ ، فيعطونه حكمه ، ويُسمَّى ذلك تضمينًا ، وفائدته أنْ تؤدي كلمة مؤدى كلمتين» [1]. ولم يسلم هذا التعريف من الاعتراض عليه ، فقال الأمير في حاشيته على المغني: «قوله: (يُشربون لفظًا معنى لفظ) ظاهرٌ في تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ ، أي: لطف؛ فإن اللطف والإحسان واحد ، فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمُنها معناها ، ولو في الجملة ، أعني باتحاد أو تناسب» [2].

فإشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، أو إلحاقه به لمناسبة ، يدلُّ على أن المعنى المُضمَّن من قبيل المجاز؛ لأنه مدلول عليه بغير لفظه الموضوع له ، ويدلُّ كذلك على أنه مقصودٌ أصالةً للوفاء بغرض المتكلم من الإشراب أو الإلحاق ، ولولا اشتراط أداء الكلمة لمعنييها الحقيقي

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ١٩٣.
(٢) حاشية الأمير على المغني ٢/ ١٩٣.

والمجازي ، لما كان هناك خلافٌ حول مجازيَّة التضمين ، ولانحصر الخلاف في نوع التجوُّز ، أمَا وقد اشترط النُّحاة هذا الشرط الذي يجمع بين حقيقة اللفظ ، وما استعمل فيه ، فلابد أن يكون للبيانيين موقفٌ آخر، بحكم أنهم يرفضون الجمع بين الحقيقة والمجاز. وهذا – فيما أعتقد – هو الدافع إلى القول بأنَّ هناك تضمينًا نحويًّا وآخر بيانيًّا ؛ مع اتفاقهما في الغرض من التضمين ، وهو إعطاء مجموع المعنيين. يقول الدسوقي في حاشيته على المغني: «قوله: (أنْ تؤدي كلمة مؤدى كلمتين) ظاهرٌ في أنَّ الكلمة تُستعمل في حقيقتها ومجازها ، ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ ضُمِّن معنى: يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنَّما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ، فقد أطلق فعل الإيلاء مرادًا به ذانك المعنيان جميعًا ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك ، وهو – أي الجمع المذكور – إنَّما يتأتى على قول الأصوليين: إن قرينة المجاز لا يُشترط أن تكون مانعة»[1].

من هنا كان منشأ الخلاف ، حيث إنَّ قرينة المجاز عند البيانيين تمنع إرادة المعنى الحقيقي ، وقصد الحقيقة في التضمين مانعة من المجاز في عرفهم ، فلابد أنْ يكون للتضمين مفهومٌ آخر ، لا يرد عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز.

والذي يظهر لي من تتبُّع أقوال اللغويين والنحاة ، أنَّ فائدة التضمين التي أشار إليها صاحب المغني ، لم ترد في كلام قدامى النُّحاة

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٣٠٥.

ممن ينسب إليهم القول بالتضمين أو ما يؤدي مؤداه ، وظاهر كلام ابن جني في الخصائص ، والبطليوسي في الاقتضاب ، وغيرهما ، يدلُّ على التجوُّز في الفعل ، وصرفه عن معناه الحقيقي ، بقرينة الحرف الذي تعدَّى إليه ، وليس مرادًا منه كلا معنييه؛ الحقيقي والمجازي ، كما ذهب إليه المتأخرون من النُّحاة. وقد نقلنا من نصوص ابن جني ما يدلُّ على أنَّ الفعل المذكور مستعمل في معنى الفعل المتروك ، مدلولٌ عليه بالحرف الذي من شأنه أن يتعدَّى به ، وهذا نص من «الاقتضاب» يتضح منه ما يؤكد وجهة نظرنا. يقول البطليوسي: «وأنت لا تقول: رفث إلى المرأة ، إنَّما تقول: رفث بها ، أو رفث معها ، ولكنْ لمَّا كان الرفث بمعنى الإفضاء ، وكان الإفضاء يتعدى بـــ(إلى) ، كقولك: أفضى إلى الشيء ، أجرى الرفث مجراه لفظًا ، لموافقته له معنى. وكذلك قول القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

إنَّما عدَّى فيه (رضي) بـــ(على)؛ لأن الرضا بمعنى الإقبال ، وقولك: أقبلت عليه بودي ، بمعنى: رضيت عنه. وكان الكسائيُّ يقول: حمله على ضده ، وهو سخطت؛ لأن العرب قد تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره ، وكذلك قول الآخر:

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بِوُدِّهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وُدِّي

إنَّما عدَّى فيه (ولَّى) بـــ(على) ، وكان القياس أن يُعدِّيه بـــ(عن)؛ لأنه إذا ولَّى عنه بوده ، فقد ضنَّ عليه وبخل ، فأجرى التولِّي بالود مجرى الضنانة والبخل ، أو مجرى السخط؛ لأنَّ تولِّيه عنه بوده لا

يكون إلا عن سخط عليه» [1].

فعباراته: (أجرى الرفث مجراه لفظًا) (فأجرى التولِّي بالود مجرى الضنانة والبخل) دالَّةٌ على أنَّ الفعل مستعملٌ فيما هو بمعناه ، وقوله: (لأنَّ تولِّيه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه) ، كشف عن علاقة التجوُّز بإطلاق لفظ المسبب وإرادة السبب. وإذا كان ابنُ جني لم يصرح بلفظ المجاز فيما نقلناه عنه ، فإنَّه عبَّر بالتوسع ، وهو مصطلح مشهور في الدلالة على التجوُّز ، يرد كثيرًا في كلام اللغويين والنُّحاة.

على أن البطليوسي حين نقل نص ابن جني صرَّح فيه بلفظ المجاز، ولا أدري إنْ كان ذلك قد سقط من أصل النسخة المطبوعة للخصائص ، أم أنه إضافة من البطليوسي أوضح بها مراد ابن جني. قال في الاقتضاب: «ولم أرَ فيه للبصريين أحسنَ من قولٍ ذكره ابن جني في الخصائص ، وأنا أورده في هذا الموضع ، وأعضِّد بما يشاكله من الاحتجاج المقنع إن شاء الله تعالى: اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدُهما يتعدَّى بحرف الجرِّ ، والثاني بحرف جرٍ آخر ، فإن العرب قد تتسع ، فتُوقع أحد الحرفين موقعَ صاحبه مجازًا ، وإيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر» [2].

وهو صريح في أنَّ هذا التوسع من قبيل التجوُّز في الفعل ، والحرف هو القرينة الدالة عليه ، وذلك ما صرَّح به الإنبابي في حاشيته على الرسالة البيانية تعليقًا على قول الصبان: «الذي يظهر لي أن اللفظ المُضمَّن معنى لفظ آخر ، تضمينًا نحويًّا ، مما استُعمل في كلا معنييه؛

---

(١) الاقتضاب ٢/ ٢٦٦.
(٢) السابق ٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

الحقيقي والمجازي ، فيكون حقيقة ومجازًا باعتبارين» [١].

قال الإنبابي: «قوله (مما استُعمل في كلا معنييه... إلخ) ، أي في كل منهما على حدة ، وإنْ لزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه ، لا في مجموعهما مرتبطًا أحدُهما بالآخر ، حتى يكون مجازًا فقط، ا. هـ مؤلف. أي ولا في معناه المجازي فقط ، كما هو ظاهر كلام ابن جني في الخصائص ، لما أنه مُفوِّت لفائدة التضمين ، من أداء كلمة مؤدى كلمتين» [٢].

نعم ، إنَّ ابن جني يستعمل الكلمة في مجازها فقط ، والقول بأنَّ ذلك يُفوِّت فائدة التضمين غير وارد على ابن جني؛ لأنه لا يرى هذه الفائدة لهذا الضرب من التوسع ، ولا يقول بها ، وإنما هو عنده نوع من المجاز ، وفائدته هي فائدة كل مجاز.

أمَّا التضمين البياني فهو من مجاز الحذف ، لأنه كما يقول الصبان: «تقدير حال يناسبها المعمول بعدها؛ لكونها تتعدَّى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ، ولا تناسب العامل قبلها ، لكونه لا يتعدَّى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور ، وهو قياسي اتفاقًا؛ لكونه من حذف العامل لدليل» [٣].

ويبسط السيد الشريف وجهة نظر البيانيين هذه عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾(البقرة: ٣) ، فيقول: «والتضمين: أنْ يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ، ويدلُّ عليه بذكر

---

(١) رسالة الصبان في علم البيان ٢٠٥ وما بعدها.
(٢) حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية ٢٠٨.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٩٥.

شيء من متعلقاته ، كقولك: أحمد إليك فلانًا ، لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء ، ودللت عليه بذكر صلته ، أعني (إلى) ، أي: أنهي حمده إليك ، وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين ، فالعلان مقصودان معًا قصدًا وتبعًا. قال المصنف: من شأنهم أنهم يُضمِّنون الفعل معنى فعل آخر ، فيجرونه مجراه ، فيقولون: هيَّجني شوقًا ، مُعدًّى إلى مفعولين بنفسه ، وإن كان هو يتعدى إلى الثاني بـ(إلى) ، يقال: هيَّجه إلى كذا ، لتضمُّنه معنى ذكر. وقال ابن جني: لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات. فإن قلت: اللفظ إذا كان مستعملاً في المعنيين معًا كان جمعًا بين الحقيقة والمجاز ، وإنْ كان مستعملاً في أحدهما فلم يقصد به الآخر فلا تضمين؟ قلت: هو مستعمل في معناه الحقيقي فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدلُّ عليه ذكر ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام ، والمحذوف حالاً كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾، كأنَّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، وتارةً يعكس ، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كما مرَّ من المثال ، أو حالاً كما يشير إليه قوله: أي يعترفون به. فإنَّه لابد حينئذ من تقدير الحال ، أي: يعترفون به مؤمنين، وإلا لم يكن تضمينًا ، بل مجازًا عن الاعتراف ، فإن قلت: إذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور ، فكيف قيل إنَّه مُضمَّنٌ إياه؟ قلت: لمَّا كان مناسبة المعنى للمذكور بمعونة ذكر صلته قرينةً على اعتباره جُعل كأنَّه في ضمنه» [1].

وبتأمُّل ما ذكره السيد لا نجد بين النُّحاة والبيانيين خلافًا جوهريًّا ،

---

(١) حاشية السيد الشريف على الكشاف ١/ ١٢٦.

إذ إنَّ الفعل عندهم مُلاحَظٌ معه معنى فعلٍ آخر ، مدلول عليه بالمخالفة في التعدِّي أو اللزوم ، واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي ، وفي معنى ما تضمنه ، والفائدة هي إعطاء المعنيين ، والفرق الوحيد هو فرار البيانيين من الجمع بين الحقيقة والمجاز إلى جعل المعنى المُضمَّن محذوفًا مدلولاً عليه بما هو من متعلقاته ، مستهدين في ذلك بتأويلات الزمخشريِّ ، وهو عمدة القائلين به من البيانيين ، ويظهر من تأويلاته تقديرُ حالٍ غالبًا، فصار ذلك علمًا على مذهبه الذي يخالف – في اعتقادهم – طريقة النُّحاة في جعل الفعل دالاً على المعنيين معًا. وأحسب أنَّ فهم ذلك من الزمخشريِّ ، واعتبار طريقته في التضمين مغايرة لطرق النُّحاة ، حتى يُعدَّ بذلك رائدَ التضمين البيانيِّ – أمرٌ يستبعده من يتتبع تأويلاته في كشافه. وقد أصاب ابن كمال باشا فيما نقله عنه الصبان: «الحق أنَّ التضمين البياني هو التضمين النحوي ، وإنَّما جاء الوهم لـ(السعد) من عبارة الكشاف ، حيث قدَّر: خارجين عن أمر ربهم [1] ، فتوهم أنَّه تقديرٌ لعامل آخر ، وليس كذلك ، بل هو تفسيرٌ للفعل المُضمَّن» [2].

وحسبُنا أنْ تكون الغاية من التضمين عند النحويين هي ذات الغاية التي يحققها التضمين البياني ، كما أكده بحث التضمين في مجلة المجمع المكي : «والتحقيق يسوِّي بين التضمينين؛ البياني والنحوي ، من حيث الإفادة العربية» [3].

---

(١) يشير إلى تفسيرالزمخشري لقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٩٥.

(٣) مجلة المجمع الملكي، العدد الأول، ١٨٢.

وحين نتتبع الزمخشريَّ في كشافه لا نجد ما يدلُّ على مخالفته للنُّحاة ، لا في مفهوم التضمين ولا في طَريقة التأويل ، بل إنَّني أقول إنَّ التضمين سرى إلى الكشاف والبحث البلاغي تبعًا له من حقل الدراسات النحوية ، وما أوهم بأنَّ الزمخشريَّ في التضمين يُقدِّر حالاً محذوفًا مدلولاً عليه بما هو من متعلقاته ، مردودٌ عليه بأمثلة أخرى يجري فيها على طريقة النُّحاة ، بما يدلُّ على أنَّ الفعل مُستعمَلٌ في معنييه ، وتقديره في بعض المواضع لحال ، أو مفعول ، أو غير ذلك ، ليس إلا كشفًا عن المعنى بعبارات تتنوَّع ، بحسب ما يراه أقربَ إلى الإبانة عن أغراض النظم ، وهو ليس ملتزمًا بتقدير حالٍ أبدًا كما ظنَّه البعض ، واعتبروه مذهبًا خاصًّا للزمخشريِّ ، ثم راحوا يقيمون خلافًا بينه وبين السعد في تقدير الحال من وصف الفعل المتروك ، أو الفعل المذكور ، على حدِّ قول الدسوقي في حاشيته على المغني: «وزعم بعضهم أنَّ التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد ، وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور يُسمَّى تضمينًا بيانيًّا ، وأنه مقابل للنحوي ، وقيل: إنَّ التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقي قيدًا ، وهذا هو الذي اعتبره الزمخشريُّ ، فعلى مذهب السعد يقال: ولا تأكلوا أموالهم ضامِّيها إلى أموالكم. وعلى مذهب الزمخشـــريِّ تقول: ولا تضمُّوها إليها آكلين»[1].

وهذا كله مردود بتتبع نصوص الكشاف ، وهي تؤكد أنَّه لا يختلف مع النُّحاة في شيء ، وأنَّ تقديره لحالٍ من وصف الفعل المتروك ، أو المحذوف ، ليس إلا كشفًا عن المعنى في مواطن خالفها في مواطن

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٣٠٦.

أخرى. ففي قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: ٢٨) يقول: «يقال عداه: إذا جاوزه ، ومنه قولهم: عدا طوره ، وجاءني القوم عدا زيدًا ، وإنَّما عُدِّي بـ(عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) ، في قولك: نَبَتْ عنه عينُه ، وعَلَتْ عنه عينُه ، إذا اقتحمته ولم تعلق به ، فإنْ قلتَ: أيُّ غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك ، أو: لا تعد عيناك عنهم؟ قلتُ: الغرض منه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذٍّ ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾، أي: ولا تضمُّوها إليها آكلين» (١).

فلا خلاف بينه وبين النُّحاة في إرادة المجاوزة والنُّبُوِّ من الفعل «تعدو» ، ولا خلاف في الغرض من التضمين ، وهو إعطاء مجموع المعنيين. أما تقدير وصف الفعل المذكور حالاً ، وجعل المعنى المُضمَّن أصلاً ، فليس ذلك إلا تقديرًا للمعنى ، كما يدل عليه قوله «رجع المعنى إلى..» ، وإذا كان هنا قدَّر حالاً من وصف مرادف الفعل المذكور ، وهو المجاوزة ، وقدَّر حالاً من وصف الفعل المذكور في قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ فإنَّه في قوله تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ..﴾ (البقرة: ١٨٥) ، قدَّر الحال من وصف الفعل المتروك ، فقال: «وإنما عُدِّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مُضمَّنًا معنى الحمد ، كأنَّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم» (٢).

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٨١.
(٢) السابق ١/ ٣٣٧.

وهو دليلٌ على عدم التزام تقدير معين ، إنَّما هو تفسيرٌ للمعنى ، وليس تفسيرًا للإعراب ، كما نبَّه إليه أبوحيان: «وقوله: كأنَّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، هو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن (على) متعلقة بـ(تكبروا) المُضمَّنة معنى الحمد ، إنما كانت تكون متعلقة بـ(حامدين) التي قدَّرها، والتقدير الإعرابي هو أن تقول: كأنَّه قيل: ولتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم ، كما قدَّر الناس في قولهم: قتل الله زيادًا عني ، أي: صرف الله زيادًا عني بالقتل» (١).

على أنَّ تقدير الكشاف لحال من وصف الفعل المحذوف أو المتروك ليس ملتزمًا ، بل إنَّه يجري على طريقة النُّحاة في التقدير الإعرابي الذي أشار إليه أبوحيان: مما يشهد على عدم مخالفتهم.

ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ (الزمر: ٥٣) يقول: «جَنَوا عليها بالإسراف في المعاصي والغُلوّ فيها» (٢).

وهذا نهج النُّحاة في تضمين «أسرفوا» معنى «جنوا» ، دون تقدير حال ، ومثله ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾(النمل: ٨١): «وهداه عن الضلال ، كقولك: سقاه عن العيمة، أي أبعده عنها بالسقي ، وأبعده عن الضلال بالهدى» (٣).

وفي قوله تعالى: ﴿أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف:

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٤.
(٢) الكشاف ٣/ ٤٠٣.
(٣) السابق ٣/ ١٥٨.

٤٣) يقول: «وأنْ يُضمَّنَ (تعبرون) معنى فعل يتعدَّى باللام ، كأنَّه قيل: إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا» [١]. وهو صريح في تضمين الفعل معنى «تنتدبون» دون ذكر حال من وصفه أو وصف الفعل المتروك.

وما قيل من أنَّ الزمخشريَّ يُقدِّر مفعولاً محذوفًا في بعض الأمثلة، كما في: «أحمد إليك فلانًا» ، بمعنى: «أُنْهي حمده إليك» ، فلا أحسب أنَّه من التضمين ، وإنَّما هو تفسير لمعنى «إلى» ، وليس في نصِّ الكشاف ما يقطع بالتضمين ، وهذا ما قاله عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ﴾(البقرة: ١٤): «ومنه: خلوت به ، إذا سخرت منه ، وهو من قولك: خلا فلانٌ بعِرْض فلانٍ يعبث به ، ومعناه: وإذا أنهوا السخرية بالمؤمنين إلى شياطينهم ، وحدَّثوهم بها ، كما تقول: أحمد إليك فلانًا ، وأنمُّه إليك» [٢].

فتقدير الفعل «أنهوا» هو تفسيرٌ لمعنى حرف الانتهاء ، وإلا فما المناسبة بين السخرية والإنهاء ، وهو شرط التضمين؟ ومثله تقدير «أُنْهي حمده إليك»؛ لأنه لا مناسبة بين الحمد والإنهاء حتى يكون تضمينًا. وقد جاء مثل هذا التفسير لمعنى «إلى» في كلام الزجاج تعليلاً لدخول حرف الانتهاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ﴾(البقرة: ٢٤٣) ، قال: «عدَّى (ترى) بـ(إلى) حملاً على النَّظر ، كأنَّه قال: ألم تنظر؟ وإنْ شئت: كان المعنى: ألم ينته علمك إلى كذا؟» [٣] ، فتعبيره بالحمل هو المراد بالتضمين عند المتأخرين ، ولذلك

---

(١) السابق ٢/ ٣٢٣.
(٢) السابق ١/ ١٨٤.
(٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢/ ٦٢٠.

غاير في التعبير تفسيرًا لحرف الانتهاء: فقال: «وإنْ شئت كان المعنى»، وذلك لأنَّ تضمين «ترى» معنى «ينظر» مُستوفٍ لشرط التضمين من التناسب بين المعنيين ، ولا تناسب في تضمين «ترى» معنى «ينتهي».

وما ذهب إليه السيد من أنَّ قول صاحب الكشاف -«معناه: وإذا أنهوا السخرية» [1] ، إشارةٌ إلى تضمين (خلا) معنى الإنهاء غير ملزم للزمخشريّ. وقد نقل ابن الحفيد عن جدِّه سعد الدين التفتازاني ما هو صريح في أنَّ تقدير الكشاف هذا بيانٌ للمعنى ، لا تفسيرٌ للتضمين. قال ابن الحفيد: «لكنَّه صرح في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ بأنَّ معنى قول الكشاف: (إذا أنهوا السخرية) ، باعتبار أن تعديته بـــ(إلى) ، على تضمين معنى الإنهاء ، كما في: أحمده إليك ، أي: أُنهي حمده ، وهذا بيان للمعنى ، وأمَّا التقدير فأحمده منهيًا إليك» [2].

فإذا كان ما قاله الزمخشريُّ بيانًا للمعنى ، وليس سائرًا فيه على طريقة التضمين ، فكيف ينسب إليه ما لم يقله؟

وفي المفردات للراغب ما يدلُّ بوضوح على أنَّ تفسير الزمخشريِّ ليس إلا بيانًا لمعنى الحرف. قال الراغب: «وخلا فلان بفلان: صار معه في خلاء ، وخلا إليه: انتهى إليه في خلوة» [3] ، ففسر معنى المصاحبة في «الباء» بـــ«مع» ، وفسر معنى «إلى» بالانتهاء ، وليس في ذلك شيءٌ من التضمين.

وفرَّق صاحب الكشف فيما نقله الألوسي بين تضمين الفعل وتقدير

---

(١) انظر حاشية السيد على الكشاف ١/ ١٨٤.
(٢) الدُّر النضيد ٣١٩ – ٣٢٠.
(٣) المفردات ١٥٨.

لفظ يدل على معنى الحرف ، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فقال: «لعلَّ الأشبه في معنى الآية – والله تعالى أعلم – أن يحمل على معنى: من ينصرني منهيًا نصره إلى الله تعالى ، كما يقتضيه حرف الانتهاء ، دون تضمين» (١).

ولعلَّ هناك ما هو أدلُّ على أنَّ الزمخشريَّ جرى في التضمين على طريقة النُّحاة ، وليس له مذهبٌ يخالفهم ، وهو أنَّه جعل من التضمين ما جاء من مصادر بعض الأفعال على غير قياس حملاً للفعل على ما هو بمعناه ، فقال في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧) ، والمعنى: «أنبتكم فنَبَتُّم نباتًا ، أو نصب بـ(أنبتكم) لتضمُّنه معنى نَبَتُّم» (٢) ، فالتضمين هنا جارٍ على طريقة النُّحاة في حمل الفعل على ما هو بمعناه ، والإتيان بمصدر الفعل المحمول عليه.

والغريب أنْ يقول أبوحيان: «ولا أعقل معنى هذا الوجه الثاني الذي ذكره» (٣) ، مع أنَّ هذه طريقة شائعة عند النُّحاة ، ولا يخفى مثلها عليه ، وقد اتخذها ابن جني والبطليوسي دليلاً على صحة حمل الفعل على ما هو بمعناه ، أو التضمين بمصطلح المتأخرين. قال ابن جني: «وقد سلك سيبويه هذه الطريقة في المصادر كثيرًا» (٤) ، وقال البطليوسي: «وكما جاءوا بمصادر بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس ، حملاً لذلك الفعل على فعل هو في معناه ، كقوله:

---

(١) روح المعاني ٣/ ١٧٥.
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٣.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٤٠.
(٤) الخصائص ٢/ ٣١١.

وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَذْنَا عِوَاذَا

وكان القياس: تعاوذا ، فجاء به على عاوذ ، إذ كان تعاوذ راجعًا إلى معنى عاوذ ، وكذلك قول القطاميّ:

وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

والقياس: تتبعًا ، ولكنْ لما كان (تتبع) يؤول إلى معنى (اتبع) ، حمله عليه ، وكذلك وجدناهم يحملون الشيء على الشيء إذا كانت بينهما علاقة لفظية أو معنوية» (١).

وقد أطنبتُ في بيان رأي الزمخشريّ لأصحّح خطأً سائدًا بأنّه كان عمدة التضمين البياني مخالفًا مذهب النُّحاة في التضمين ، ولو أنَّ البيانيين من المتأخرين اختطوا لأنفسهم منهجًا في التضمين يتفق وقواعد صناعتهم ، يغاير ما عند النحويين ، ونسبوه إلى أنفسهم ، ما كان عليهم مِنْ حرج ، أمَّا أنْ ينسبوا ذلك إلى الزمخشريّ ، فهذا ما استبان لنا التجاوز فيه من خلال نصوصٍ لا تقبل الجدل.

ونبدأ الآن مناقشة التضمين باعتبار اتفاق النُّحاة والبلاغيين حول الغرض منه ، ودواعي القول به ، حتى وإنْ اختلفت الطريقة في إجرائه، ومناقشتنا تدور حول أسئلة ثلاثة ، نتلمَّس لها إجابة ، وهي: هل يلزم في التضمين أنْ يكون اللفظ مستعملاً في معنييه: الحقيقي والمُتضمَّن؟ وهل هو مجاز؟ ومن أيّ أنواعه؟ وأخيرًا ، وهو الأهم لهذه الدراسة: هل التضمين وافٍ بالغرض من الكشف عن أسرار استخدام الحروف في لغة العرب ، وفي نظم القرآن بوجهٍ خاصٍّ؟

---

(١) الاقتضاب ٢/ ٢٦٥.

ونبدأ بالسؤال الأول ، وفي الإجابة عنه أقول: إنَّ تأدية الكلمة المُضمَّنة لمعناها ، ومعنى ما تضمَّنتْه ، هو قول المتأخرين من النُّحاة ، وليس في كلام المتقدمين ما يشهد له ، بل في كلامهم ما يشهد عليه. يقول البطليوسي: «وأنشد لابن أحمر:

يُسقَّى فَلا يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

وقال: معناه: مِنِّي.

قال المفسر: هذا من مواضع (مِنْ) ، وجاز استعمال (إلى) ها هنا؛ لأنَّ الرِّي من الماء ونحوه لا يكون إلا عن ظَمأٍ إليه. فلما كان الظمأُ هو السبب الداعي إلى الرِّي ، استعمل الحرف الذي يتعدَّى به أحد الضدين ، مكان الحرف الذي يتعدَّى به ضده ، كاستعمالهم (على) التي يتعدَّى بها السخط مكان التي يتعدَّى بها الرضا في قوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوقُشَيْرٍ» (١).

فالرِّي محمول على الظمأ ، والرضا محمول على السخط ، وتعدِّي الفعل بما تعدَّى إليه ضده حملاً عليه ، فهل يمكن أنْ يقال إنَّ الكلمة في مثل هذا مستعملة في المعنى وضده؟ هذا ما لا سبيل إليه ، وإنَّما هو من قبيل المجاز المرسل ، الذي أطلق فيه الرِّي ، وأريد الظمأ ، أي من إطلاق المسبب وإرادة السبب ، ومن المشاكلة في حمل الرضا على السخط.

أمَّا القول بأنَّ فائدة التضمين في تأدية الكلمة مؤدى كلمتين ، وإعطاء مجموع المعنيين ، وهو خير من إعطاء معنى فذٍّ ، فليس

---

(١) الاقتضاب ٢/ ٢٧٧.

بمستوجبٍ أنْ يكون اللفظ مستعملاً في كلا معنييه؛ لأنَّ اللفظ المستعمل في غيره مجازًا يعطي أيضًا مجموع المعنيين ، دون أن يكون مستعملاً في معنييه: الحقيقي والمجازي ، وهذا نص كلام الإمام عبدالقاهر في بيان الغرض من الاستعارة ، وهو أداؤها عدة معانٍ ، مع أنَّها مستعملة في المعنى المنقول إليه وحده: «ألا ترى أنك تفيدُ بالإسمِ الواحدِ الموصوفَ والصفةَ والتشبيهَ والمبالغةَ؛ لأنك تفيد بقولك: (رأيت أسدًا) أنَّك رأيت شجاعًا شبيهًا بالأسد ، وأنَّ شَبَهه به في الشجاعة على أتمِّ ما يكون وأبلغه ، حتى إنَّه لا ينقص عن الأسد فيها» (١) .

فالغرض الذي يُراد من التضمين ، وهو إعطاء مجموع المعنيين ، يضيع إذا ما جعلت الكلمة مجازًا بالاستعارة ، أو مجازًا مرسلاً ، وذلك يخرجنا من الاصطدام بالجمع بين الحقيقة والمجاز ، واللجوء إلى القول بتضمين نحوي وآخر بياني.

والإجابة عن السؤال الثاني: هل التضمين مجاز؟ ومن أيِّ أنواعه؟ تقتضي أنْ نلم بما قيل في ذلك ، وما أكثر ما قيل! وقد جمع بحث التضمين في مجلة المجمع المكي الآراء ، وحصرها في ثمانية ، وأضاف إليها تاسعًا ، وهو ما أنقله بتصرُّف طلبًا للاختصار:

الأول: أنَّه مجاز مرسل ، لأنَّ اللفظ استُعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة، وهو المفهوم من كلام ابن جني ومن كلام ابن هشام.

الثاني: أنَّ فيه جمعًا بين الحقيقة والمجاز ، ولكنْ بتأويل أنَّ الفعل المذكور في التركيب دلَّ على معناه الحقيقي ، وعلى المعنى الملحوظ بطريق اللزوم ، وذكر القرينة.

---

(١) أسرار البلاغة ٢٠٨.

الثالث: أنَّ الفعل المذكور في التركيب مستعمل في حقيقته ، لم يُشرَب معنى غيره (كما جرى عليه صاحب الكشاف) ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب ، بمعونة القرينة اللفظية.

الرابع: أنَّ اللفظ المذكور مستعمل في معناه الحقيقي ، ولكنه مستتبِع معنى آخر يناسبه من غير أنْ يُستعمل هو فيه ، ومن غير أنْ يُستعمل له لفظٌ آخر ، فيكون الكلام من باب الحقيقة التي قُصِد منها معنى آخر يناسبها ، ويتبعها في الإرادة.

الخامس: أنَّ المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي، توصُّلاً إلى المعنى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

السادس: أنَّ المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

السابع: أنَّه مجازٌ عقلي في النسبة غير التامَّة ، أي في النسبة بين الفعل ومتعلقاته.

الثامن: أنَّه نوع مستقل من أركان الكلام العربي ، وقسم رابع للحقيقة والمجاز.

التاسع: طرد الباب على التوسُّع في الحرف [1].

وإذا استبعدنا القول التاسع؛ لأنَّه ينقل التجوُّز إلى الحرف ، وحديثنا عن التضمين في الفعل أو الاسم ، بقي لنا ثمانية أقوال ، انبنى معظمها على الخلاف المزعوم بين النُّحاة والبيانيين ، وقد عرفنا منشأه ، ورددنا البياني إلى النحوي.

---

(١) من مجلة المجمع الملكي، العدد الأول بتصرُّف، ١٨٧: ١٨٩.

كما انبنى بعضها على القول باستعمال الكلمة في معنييها: الحقيقي والمجازي ، وهو ما قلت إنَّه لا ضرورة إليه. ولا يسلم – في نظري – من هذه الآراء إلا أولُها ، وهو المستقى من كلام ابن جني ، لأنَّه بعيدٌ عن التكلُّف ، سائرٌ على المعهود في هذه اللغة من التجوُّز ، باستيفاء العلاقة والقرينة ، وأداء الغرض من التجوُّز ، وعليه فإنَّني أستحسن في تعريف التضمين ما قاله السيوطي في معترك الأقران: «إيقاعُ لفظٍ موقعَ غيرِه ، لتضمُّنه معناه ، وهو نوع من المجاز» [1] ، وهو صريح في أنَّ اللفظ مستعملٌ في معنى غيره لعلاقة هي المناسبة في المعنى.

غير أنَّ السيوطي عند الحديث عن أنواع المجاز المفرد ، وتحت عنوان «استعمال حروف الجر في غير معانيها الحقيقية» عرَّفه تعريفًا آخر ، كان ملتفتًا فيه إلى ما قاله النُّحاة ، إلا أنَّه جعله مجازًا ، ورفض أن يكون جمعًا بين الحقيقة والمجاز: «ومنها التضمين ، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء ، وسيأتي في حروف الجر.

وأمَّا الأفعال فإنَّه تضمينُ فعلٍ معنى فعلٍ آخر ، ويكون فيه معنى الفعلين معًا ، وذلك بأنْ يأتي الفعل متعدِّيًا بحرفٍ ليس من عادته التعدِّي به ، الأول تضمين الفعل ، والثاني تضمين الحرف ، واختلفوا أيهما أولى ، فقال أهل اللغة وقوم من النُّحاة: التوسع في الحرف ، وقال المحققون: التوسُّع في الفعل ، لأنَّه في الأفعال أكثر» ، ثم انتهى إلى القول: «وإنَّما كان التضمين مجازًا؛ لأنَّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز

---

(١) معترك الأقران ١/ ٣٩٨.

معًا ، فالجمع بينهما مجاز» [1].

ولعلنا نلاحظ أثر الاضطراب في اختلاف التعريفين؛ لأنه لم يستطع التخلص مما تواطأ عليه القوم من متأخري النُحاة في جعل الكلمة مستعملة في مجموع المعنيين ، وتسميته التأوُّلَ في الحرف تضمينًا يؤكد القول بمجازية التضمين ، لأنَّ الحرف إذا وقع موقع غيره ولم يعتبر التجوُّز في الفعل ، فهو إمَّا معنى من معانيه الوضعية ، بناءً على القول بتعدد معاني الحروف ، ونيابة بعضها عن بعض ، وإمَّا من قبيل التجوُّز فيه بالاستعارة أو في مدخوله ، وليس ثمَّة من يقول باستعماله في معنييه الحقيقي والمجازي.

وقد عقد العز بن عبدالسلام فصلاً في كتاب الإشارة إلى الإيجاز ، سمَّاه «مجاز التضمين» قال فيه: «وهو أنْ تُضمِّن اسمًا معنى اسم لإفادة الاسمية ، فتُعدِّيه تعديتَه في بعض المواطن ، كقوله ﴿حَقِيقٌ عَلَىَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ ، ضُمِّن (حقيق) معنى (حريص) ، ليفيد أنَّه محقوقٌ بقول الحق وحريص عليه ، وتضمين معنى فعل لإفادة معنى الفعلين ، فتُعدِّيه أيضًا تعديتَه في بعض المواطن. قال الشاعر:

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

ضُمِّن (قتل) معنى (صرف)؛ لإفادة أنَّه صرفه بالقتل دون ماعداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعًا» [2].

فنحن واجدون في المثال الأخير علاقة المجاز المرسل باعتبار

---

(١) معترك الأقران ١/ ٢٦٣.
(٢) الإشارة إلى الإيجاز ٥٤ ـ ٥٥.

القتل أحد الأسباب التي صرفه بها ، إلا أنَّه – شأنُه شأنُ النُّحاة – يرى أن الكلمة مستعملة في معنييها الحقيقي والمُتضمَّن. فأيُّ نوعٍ من المجاز هذا الذي يجمع بين مدلولي الحقيقة والمجاز؟

يجيب: «واختلفوا في جمع اللفظة الواحدة لمدلولي الحقيقة والمجاز، فمَنْ رأى ذلك عدَّه من المجاز؛ لأنَّه استعمال اللفظ في غير ما وُضع له ، لأنَّه وُضع أولاً للحقيقة وحدها ، ثم استُعمل ثانيًا فيها وفي المجاز» (١).

وما أغنانا عن ذلك كُلِّه لو اتبعنا مذهب ابن جني في جعل الكلمة دالةً على ما استُعملت فيه وحدَه ، على أنَّه مجاز بالاستعارة إنْ وجدت علاقة المشابهة ، أو مجاز مرسل ، وعلاقاته واضحة لا تكلُّف فيها.

ثم إنَّ المجمع الملكي حين انتهى في بحثه إلى قياسية التضمين اشترط شروطًا ثلاثة لصحة هذا القياس ، وهي: تحقُّق المناسبة بين الفعلين ، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، وأنْ يكون هناك غرضٌ بلاغيٌّ يهدف إليه ، وتلك هي شروط كُلِّ مجازٍ «إذ كان روح المجاز متبعثًا متفشيًا في أكثر الأقـوال التي قيلت في تخـريج التضمين» (٢) .

يقول الأستاذ عباس حسن: «الذي ألاحظه في هذا القرار أنَّ شروط التضمين المذكورة هي الشروط المعروفة في المجاز ، حتى الشرط الثالث ، فقد نصَّ عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح ، وإلى المجاز ترتاح النَّفْس ، وهو رأي كثيرٍ من أئمة القدماء ، فلِمَ العناء والكدُّ

---

(١) السابق ٢٠.
(٢) مجلة المجمع الملكي، العدد الأول ١٩٥.

والجدل العنيف بين المذاهب المتعددة التي تضمَّنها البحثان المجمعيان؟

وشيءٌ آخرُ أهمُّ من اعتباره مجازًا ، هو أنَّ تلك المذاهب على تشعُّبها وعنفها لم تستطع أنْ تثبت في جلاءٍ ويقين ، أنَّ اللفظ الذي جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنَّه تضمَّن حقًّا معنى لفظ آخر، فأدَّى التضمين إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما» [1].

وهذا الذي قاله عباس حسن – وهو في نظري عين الصواب – يقودنا إلى الإجابة عن السؤال الثالث: هل القول بالتضمين يكفي لاستجلاء أسرار الحروف في لسان العرب؟

والجواب عن ذلك هو ما ستكشف عنه الفصول التالية ، ولا مانع أنْ أضعَ بين يدي القارئ الآن بعضَ الشواهد من الذكر الحكيم ، وما قاله فيها المفسرون من تضمين الاسم أو الفعل معنى اسمٍ أو فعلٍ آخر ، لنرى هل استطاع التضمين الكشف عن أسرار النظم في العدول من تعدية الكلمة بحرفها المعهود إلى حرف آخر ، ومن خلال ذلك سيتضح ما إذا كان التضمين ضربًا من التأويل لتصحيح التعدية أو اللزوم ، أو إضاءة لاستكشاف مواطن الجمال وضروب الإعجاز في الذكر الحكيم.

- قال تعالى في وصف المنافقين اليهود: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة: ٧٦).

- شاع في (خلا) تعدّيه بالباء ، فيقال: خلا به ، إذا انفرد به ، فلِمَ

---

(١) النحو الوافي ٢/ ٤٦٣.

عُدِّي الفعلُ هنا بـــ«إلى»؟ يجيب أبوحيان: «و(إلى) قيل بمعنى (مع) ، أي: وإذا خلا بعضهم مع بعض ، والأجود أنْ يُضمَّن (خلا) معنى فعلٍ يُعدَّى بـــ(إلى) ، أي: انضوى إلى بعض ، أو استكان ، أو ما أشبهه؛ لأنَّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف» [1].

أراد أبوحيان الفرار من القول بنيابة الحروف بعضُها عن بعض ، إلى القول بتضمين (خلا) معنى انضوى أو استكان ، ولا أرى للانضواء والاستكانة هنا من دواعي النظم ما يتطلَّبه ، سوى إيجاد سبيلٍ للخروج عن المألوف في تعدِّي الفعل ، فهل كان المنافقون من اليهود خارج لواء رفاقهم ممن انفردوا بهم حتى ينضووا إليهم؟ وأيُّ استكانة هذه وهم يقومون بعمل جليل لخدمة أهدافهم من المكر بالمسلمين والكيد لهم؟ إنَّ ذلك لا يُفهم إلا على وجه واحد ، وهو أنْ يكونوا صادقين في قولهم (آمنا) ، ثم يكون خلوهم بإخوانهم بعد ذلك رِدَّةً عن هذا الإيمان ، ممَّا يستدعي الاعتذار والاستكانة ، وهو ما لا يقبله السياق.

لسنا بحاجة إلى أنْ تكون «إلى» بمعنى «مع» ، ولا نحن بحاجة إلى تضمين الفعل معنى الانضواء والاستكانة ، ونحن مع ذلك واجدون للنظم الكريم سرًّا في إيثار حرف الانتهاء ، وهو ما يتضح من المقابلة بين قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ وبين قوله ﴿ وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ، حيث عبَّر في جانب المؤمنين باللقاء ، ليدلَّ على أن لقاءهم بهم كان عَرَضًا ومصادفةً ، وأنَّ ادِّعاءهم الإيمان كان أشبه بجواز مرور وصولاً إلى غايتهم في الانفراد برفاقهم ، وحضور اجتماعات

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٧٣.

منظمة ، أعدت لتدبير شئونهم ومراجعة مواقفهم ، وتجميع صفوفهم لرسم سياساتهم بصورة سرية بعيدًا عن أعين المسلمين ، يدلُّك على ذلك أنهم لم يتلاوموا على ادّعائهم الإيمان ، وكأنَّ ذلك أمرٌ متفقٌ عليه بينهم لتضليل المؤمنين ، والتعرُّف على أخبارهم بواسطة هذا الادّعاء ، وإنَّما كان التلاوم فيما تحدثوا إلى المؤمنين عن معارفهم الخاصَّة ، وما حسبوه سرًّا من أسرار عقيدتهم لا ينبغي إطلاع المؤمنين عليه ، فحرف الانتهاء يشير إلى أنهم كانوا ماضين إلى غايتهم في لقاء يضمُّهم مع أبناء ملتهم للتشاور والكيد للمسلمين ، وما كان لقاؤهم بالمؤمنين إلا عَرَضًا وتمويهًا، لا غايةً وهدفًا.

وهذا قوله تعالى في نهاية قصة قوم لوط: ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (الأعراف: ٨٤).

يقول أبوحيان: «ضُمِّن (أمطرنا) معنى (أرسلنا) ، فلذلك عدَّاه بـــ(على)» [1] ، فانظر كيف تفقد الاستعارة في الفعل (أمطرنا) بهجتها ، وما تُصوِّره من كثافة الحجارة وتتابعها ، حين يُضمَّنُ معنى (أرسل) ، وكيف يفقد النظم تلاؤم الفعل مع (مطرًا) ، وما يثيره في نفس المتلقي بتنكيره من الدلالة على تعظيم ما أُمطروا به ، وكونه عذابًا فريدًا في نوعه ، وهو السِّرُّ الذي عدل فيه النظم هنا إلى المجاز (مطرًا) بدلاً من الحقيقة التي جاءت في قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴾(الحجر: ٧٤).

أمَّا العدول عن تعدية الفعل بنفسه بأنْ يقال: «أمطرناهم مطرنا» ،

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٣٥.

إلى تعديته بحرف الاستعلاء ، فذلك لتكتمل الصورة التي رسمها القرآن لهول ما أصابهم من العذاب ، وما صبَّه الله عليهم من السماء ، بما يشيعه حرف الاستعلاء من وطأة العقاب وشدَّته ، وليصرف النظر ابتداءً عن المطر الذي ينزله الله رحمة بعباده ، إلى المطر الذي يصب معه رسل غضبه وانتقامه ، فلو قال: «وأمطرناهم» لما كان فيه دليل على أنَّه العذاب ، ولاحتاج إلى قرائن أخرى تدل عليه.

بخلاف «على» ، التي تشير إلى أنَّه المطر المهلك المدمِّر ، كما عدل من: «دمرناهم» إلى: «دمر عليهم» ، في قوله: ﴿ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ (محمد: ١٠).

قارنْ هذا القول بالتضمين مع ما قاله الزمخشريُّ في سر إيثار اللام من قوله تعالى: {أكان للناس عجبًا أن أوحينا إلى رجل منهم...} (يونس:٢) ، حين لم يكن هناك مجالٌ للقول بالتضمين ، وكيف استشفَّ منها معنى أدبيًّا خلابًا ، على حد تعبير الدكتور محمد أبوموسى ، فرقًا بين قوله: «أكان للناس» وقولك: أكان عند الناس [1]. يقول الزمخشري: «فإن قلتَ: فما معنى اللام في قوله ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾؟ وما الفرق بينه وبين قولك: كان عند الناس عجبًا؟ قلتُ: معناه أنهم جعلوه لهم أعجوبة يتعجبون منها ، ونصبوه علمًا لهم ، يوجِّهون نحوه استهزاءهم وإنكارهم ، وليس في (عند الناس) هذا المعنى» [2].

ولعلي بذلك أقترب ممَّا قاله أحد الباحثين المحدثين: «ويبدو لي أنَّ مسألة التضمين لا أساس لها؛ لأنَّه لا دليل عليها ، ولا حجة لأصحابها ،

---

(١) انظر البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٢٤٤.
(٢) الكشاف ٢/ ٢٢٤.

وأحسب أنَّ مَا اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين: إمَّا أنْ تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحامًا ، وإمَّا أنْ تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ» [1].

وخلاصة القول أنَّ التضمين يصرف الاهتمام عن تدبُّر أسرار الحروف ، وهو عاجزٌ عن الوفاء بأغراض النظم ودواعيه ، وليس فيه أكثر من محاولة تصحيح التعدِّي بحرف ليس من شأن الفعل أو الاسم التعدِّي به ، وذلك ما يجب أن لا نقف عنده ونحن نتوخى أسرار الإعجاز في النظم القرآني ، كما أنَّ القول باستعارة الحروف واستفراغ الجهد في تطبيق قواعد الصناعة ، وهل هي استعارة تبعية أو مكنية؟ وهل الاستعارة في الحرف أو في مدخوله ، هو كذلك مما يحول بيننا وبين البحث عن أغراض النظم وأسرار وقوع الحرف موقعَ غيره.

وما أحرانا أنْ نعتبره من خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فإذا خولف الظاهر في التعدِّي بحرف من شأن الكلمة أن لا تتعدَّى به ، فهذا خروج عن مقتضى ظاهر الكلام ، وعلينا أنْ نبحث عن دواعيه وأغراضه ، وهذا في حسباني أجدى على الدراسات البيانية ، وأنفع في الوقوف على أسرار الإعجاز في القرآن الحكيم.

---

(١) تناوب حروف الجر في لغة القرآن ٥٨.